الا لمفعول الفاعل وفي محل هذه الجملة وجهان احدهما انها في موضع الصفة
لحميم والثاني انها مستأنفة قال الزمخشري فان قلت ما موقع يبصرونهم
قلت هو كلام مستأنف كانه لما قال ولا يسأل حميم حميما قيل لعله لا يبصره
فقيل يبصرونهم ولكنهم لتشاغلهم لم يتمكنوا من تسائلهم قال ويجوز ان
يكون يبصرونهم صفة اي حميما مبصرين معرفين اياهم انما جمع الضميرين
في يبصرونهم وهما للحميمين حملا على معنى العموم لانهما نكرتان في سياق نفي
وقرا قتادة يبصرونهم مبنيا للفاعل من ابصر اي يبصر المؤمن الكافر في النار قوله من عذاب
القراءة في يومئذ فتحا وجرا في هود والعامة على اضافة عذاب ليومئذ وابو حيوة
بتنوين العذاب ونصب يومئذ على الظرف قال الشيخ هنا والجمهور بكسر ها
اي ميم يومئذ والاعرج وابو حيوة بفتحها انتهى وقد تقدم ان الفتح قراءة نافع
والكسائي قوله وفصيلته قال ثعلب الفصيلة الاباء الادنون وقال
ابو عبيدة الفخذ وقيل عشيرته الاقربون وقد تقدم ذكره في الحجرات قوله
سعوكا وسابك وتؤويه لم يبدله السوسي عن ابي عمرو قالوا لانه يؤدي الى لفظ
هو اثقل منه والابدال للتخفيف وقرا الزهري تؤويه وتنجيه بضم الهائين
على الاصل وهو الاصل وثم ينجيه عطف على يفتدي وهو داخل في حيز لو وتقدم
الكلام فيها هل هي مصدرية او شرطية في الماضي ومفعول يود محذوف
اي يود النجاة وقيل انها هنا بمعنى ان وليس بشيء وفاعل ينجيه اما ضمير
الافتدا الذي دل عليه يفتدي او ضمير من تقدم ذكرهم وهو لو دري في
الارض ومن في الارض مجرور عطفا على بنيه وما بعده اي يود لو افتدى بمن في
الارض ايضا وجميعا اما حال واما تاكيد ووحد باعتبار اللفظ كلا
ردع وزجر عن اعتقاد ذلك قوله انها لظى نزاعة في الضمير ثلاثة اوجه
احدها انه ضمير النار ولم يجر لها ذكر لدلالة لفظ عذاب عليها والثاني انه
ضمير القصة الثالث انه ضمير مبهم يترجم عنه الخبر قاله الزمخشري
وقد تقدم تحقيق ذلك في قوله تعالى ان هي الا حياتنا الدنيا وعلى هذا فيكون
لظى نزاعة اوجه ان يكون لظى خبر ان النار لظى ونزاعة خبرا ثانيا او خبر
مبتدا مضمر اي هي نزاعة او يكون لظى بدلا من الضمير المنصوب ونزاعة
خبران وعلى الثاني يكون لظى نزاعة جملة من مبتدا وخبر في محل الرفع خبر

لان

لان مفسرة لضمير القصة وكذا على الوجه الثالث ويجوز ان تكون نزاعة صفة
للظى اذا لم تجعلها علما بل بمعنى اللهب وانما انث النعت فقيل نزاعة لان اللهب بمعنى النار
قاله الزمخشري قال الشيخ بعد حكايته الثالث عن الزمخشري ولا ادري ما هذا
المضمر الذي يترجم عنه الخبر وليس هذا من المواضع التي يفسر فيها المفرد الضمير ولو
لا انه ذكر بعد هذا او ضمير القصة لحملت كلامه عليه قلت متى جعله ضميرا مبهما
لزم ان يكون مفسرا بمفرد وهو اما لظى على انه خبر لانه خبر مبتدا مضمر واما
نزاعة على ان يكون لظى بدلا من الضمير وهذا اقرب ولا يجوز ان يكون لظى نزاعة مبتدا وخبرا
والجملة خبرا لان على ان تكون الضمير مبهما لئلا يتحد القولان اعني هذا القول وقول
انها ضمير القصة ولم يعهد ضمير مفسر بجملة الا ضميرا الشان والقصة وقراءة الرفع في
نزاعة هي قراءة العامة وقرا حفص وابو حيوة والزعفراني واليزيدي في اختيارهم
نزاعة بالنصب وفيها وجهان احدهما انها منتصبة على الحال وفي صاحبها اوجه احدها
انه الضمير المستكن في لظى لانها وان كانت علما فهي جارية مجرى المشتقات كالحارث
والعباس وذلك لانها بمعنى التلظي واذا عمل العلم الصريح والكنية في الظروف
فلان يعمل العلم الجاري مجرى المشتقات في الاحوال اولى واحرى وممن صرح بذلك مع
ابا البقاء لبعض الاحكام ضمنه معنى ابا المشهور في بعض الاحكام الثالث انه
فاعل تدعو وتقدمت حاله عليه اي تدعو حال كونها نزاعة ويجوز ان تكون هذه الحال
مؤكدة لان لظى هذا شانها وهو معروف من امرها وان تكون منتقلة لانه امر توقيفي
الرابع انه محذوف هو العامل فيه اي تتلظى نزاعة ودل عليه لظى الثاني من الوجهين
الاولين انها منصوبة على الاختصاص وعبر عنه الزمخشري بالتهويل ثم عبر عن
وجه رفعها على خبر ابتداء مضمر والتقدير اعني نزاعة واحصاها ومنع
المبرد نصب نزاعة قال لان الحال انما تكون فيما يجوز ان يكون وان لا يكون
ولظى لا تكون الا نزاعة قاله مكي ورد عليه بقوله تعالى وهو الحق مصدقا
وهذا صراط ربك مستقيما قال فالحق لا يكون الا مصدقا وصراط ربك لا يكون الا
مستقيما قلت المبرد بنى الامر على الحال المنتقلة وليس ذلك بلازم اذ قد ورد
الحال مؤكدة واورده مكي وانه خلاف الاصل والظاهر في الاصل الشوى قيل
جلد الانسان والذي للصنع من الصوف وقيل الشوى الاعضاء التي ليست بمقتل ومنه
رماه فاشواه اي لم يصب مقتله وقيل الشوى جمع شواة وهي جلدة الراس والشم للاعشى

قالت قتيلة ما له
قد جللت شيبا شواته

[illegible]